المصـــــدر : المدينة المنورة - ملحق خاص
التـــاريخ : 23-09-2007 العـــدد : 16223
الصفحـات : 15 المسلسل : 31

ملف صحفي

المصـــــدر : المدينة المنورة - ملحق خاص
التـــاريخ : 23-09-2007 العـــدد : 16223
الصفحـات : 15 المسلسل : 31

### أكدوا أن المملكة على أعتاب طفرة اقتصادية كبرى.. اقتصاديون:

# تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي خيار البلاد ورهانها

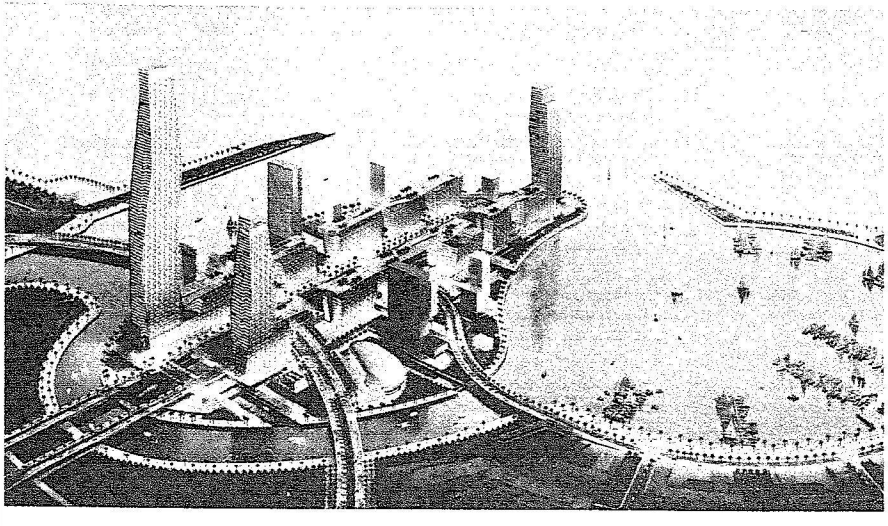

فهد المشهوري . عامر الهزازي صالح الجبيري . جدة

اعتبر عدد من الاقتصاديين أن الاقتصاد السعودي يعيش حاليا عصرا ذهبيا بعد دعمه بواقع جملة من العناصر والآليات الاقتصادية المعيارية في مقدمتها نمو القطاع الخاص في البلاد، ومعدلات التضخم، والسياسة النقدية، وتحركات الإنفاق ووضع سوق الأسهم المحلية. والاهتمام بالمجال الصناعي من أجل الحصول على مصادر دخل غير البترول، وإقامة قاعدة صناعية بالمدن لتشكل مناطق جذب للاستثمار والعمالة وتفتح آفاقا جديدة في عمليات التنمية من تدريب وتأهيل للمواطنين على مهارات لا يقتصر استخدامها في حقل بعينه، إضافة إلى إقامة صناعة مساندة وخلق فرص عمل، وقبل كل ذلك إعداد وتأهيل الكوادر البشرية،بالتخطيط لبناء وتشغيل المدن الاقتصادية في المملكة ، بالإضافة إلى ما سوف تضيفه تلك المدن، وستسهم به من نمو ورخاء اقتصادي للمملكة. ، التي بنيت عليها فلسفة بناء المدن الاقتصادية في المملكة.

واكد الاقتصاديون ان حكومة خادم الحرمين تعمل على تهيئة العيش الرغد للمواطن في السنوات المقبلة بتوجهها الى تنويع مصادر الدخل ،مشددين على تشجيع الاستثمار محليا كان أو أجنبيا أو مشتركا هو خيار تنموي استراتيجي للمملكة بعد أن أثبتت التجارب،دوره الجوهري في تحقيق النمو الاقتصادي، وأثره في التنمية الإقليمية المتوازنة، وتنويع مصادر الدخل، وزيادة معدلات الناتج المحلي للتناسب مع زيادة معدلات النمو السكاني، ومواجهة مشكلتي البطالة والفقر،وتوفير خدمات أفضل للمواطنين .

وشهدت المملكة خلال أربعة أعوام من النمو الاقتصادي القوي عضدت من أزره عوائد النفط المالية حيث بدأت في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط منذ تأسيسها وخصوصا بعد ان سجل اسعار النفط ارتفاعات كبيرة خلال

المصـــــدر : المدينة المنورة - ملحق خاص
التـــاريخ : 23-09-2007 العـــدد : 16223
الصفحـات : 15 المسلسل : 31

السنوات الاخيرة ،حيث ذكر احد التقارير صدر مؤخراً ان دول الخليج ستصبح السادسة عالميا بين اضخم الاقتصادات العالمية مستندا على خطة التطويرية الشاملة للاقتصاد.وقامت المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين بجهود كبيرة أسهمت في تحسين البيئة الاستثمارية، حيث اتخذت الحكومة السعودية سلسلة من الإجراءات، منها إزالة العقبات التي تواجه مستثمري القطاع الخاص والسماح بتوظيف القوى البشرية الأجنبية وتعجيل إجراءات منح التراخيص للمستثمرين الأجانب، ووافق المجلس الاقتصادي الأعلى على تطبيق (١٧) اتفاقية بين الهيئة العامة للاستثمار والجهات الحكومية المختصة من أجل تحسين مناخ الاستثمار في المملكة. وهذه العوامل هيأت مناخاً أكثر جاذبية للاستثمار وشجعت العديد من المستثمرين ورجال الأعمال باتخاذ قرار الاستثمار بالمملكة، التي أصبحت خياراً مفضلاً للعديد من الشركات الاستثمارية العالمية للاستفادة من الفرص الاستثمارية الواعدة التي تزخر بها المملكة والحوافز والمزايا التي تقدمها لهم. وحققت المملكة طفرة غير مسبوقة في مجال الاستثمار، وخلال العامين الماضيين ارتفعت التدفقات الاستثمارية الأجنبية إلى (٣٠٠) مليار ريال.

## قفزة تنافسية

وعلى الصعيد العالمي حققت المملكة قفزة هائلة في تنافسية دول العالم في بيئة الاستثمار والأعمال التجارية لعام ٢٠٠٥ حسب تقرير صندوق النقد الدولي إذ قفزت من المرتبة السابعة والستين إلى الثامنة والثلاثين لتحتل المرتبة الأولى عربياً، كما أن المملكة تصدرت قائمة الدول العربية المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات العربية البينية وفق تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، كما ارتفعت قيمة تراخيص الاستثمار التي تصدرها الهيئة العامة للاستثمار العام الماضي بشكل كبير حيث بلغت رقماً قياسياً مقداره (١٧٠) مليار ريال في مقابل (٧٥) مليار ريال حققتها الهيئة منذ إنشائها قبل خمس سنوات وحتى العام الماضي، ونجحت الهيئة أيضاً على المستوى الدولي من خلال ترشيحها لمدينة الجبيل لجائزة أفضل مدن العالم من حيث المقومات الاقتصادية، فقازت الجبيل بالمركز الأول على مستوى الشرق الأوسط. وقد بلغ معدل النمو السنوي في الاستثمار الأجنبي خلال السنوات الثلاث الماضية نحو ١٢٠ في المائة. كما احتلت المملكة المرتبة ٣٨ من بين ١٧٧ دولة كأفضل مناطق الاستثمار في العالم حسب تقرير ممارسة الأعمال للبنك الدولي، متقدمة في ذلك على كل دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

## مشاريع قادمة

وبحسب التقارير يقدر إجمالي الإنفاق الاستثماري في المملكة اللازم لتحقيق أهدافها الاقتصادية يقدر بنحو ٦٠٠ مليار دولار، حيث يتوقع أن يصل عدد المشاريع المنفذة حتى عام ٢٠١٢ إلى نحو ٤١٩ مشروعاً بتكلفة إجمالية مبدئية نحو ٢٦٧,٣ مليار دولار تغطي خمسة قطاعات رئيسية هي البناء، البتر وكيماويات، النفط والغاز، المياه والطاقة، الصناعة. حيث يبلغ نصيب قطاع النفط والغاز منها نحو ٦٩ مليار دولار بما يمثل نحو ٢٥ في المائة من إجمالي المنصرف على المشاريع جميعها، كما يمثل قطاع البتروكيماويات نحو ١٦ في المائة من الإجمالي، أما قطاع البنية التحتية فيمثل نحو ١٤,٤ في المائة وبدمج هذه القطاعات معاً يلاحظ أن قطاع الطاقة يمثل ٥٥ في المائة من التكاليف الإجمالية للمشاريع الكبرى، الأمر الذي يشير إلى الاهتمام الشديد من المملكة لزيادة الاستثمار في هذا القطاع لما له من آثار إيجابية على الاقتصاد القومي. لأن خطط التنمية في المملكة من بدايتها استهدفت تنويع مصادر الدخل وتخفيف الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل.

واوضح الدكتور علي التواتي رئيس قسم المحاسبة والتمويل بجامعة الملك عبدالعزيز بان المملكة قامت بعدة انجازات خلال هذا العام وتعتبر المدن الاقتصادية من اهم المشاريع التي انشأتها مما ادى الى عمل قاعدة اقتصادية للانتاج المحلي على المستوى الاقليمي والدولي، وانها سوف تساعد في ايجاد اعمال للمواطنين حيث يتوقع بأن تضخ اكثر من ٥٠٠ألف فرصة عمل، وانها تساهم في تطوير تكنولوجيا الانتاج الحديثة والتواصل مع الدول الاخرى. وهذه المشاريع ادت الى نشر التنمية في الدولة وايضا إعادة توزيع الثروة الوطنية بطريقة جملية وسليمة . كما ستساعد في تخفيف الهجرة من الريف الى المدن. واضاف التواتي لاننسى مابذلته المملكة من مساعدات للدول المنكوبة مما يؤكد التطور الاقتصادي عندنا، وايضا اضف الى ذلك أن ماعملته المملكة من التوسيع في افاق سوق المال الامر الذي ساعد على النمو الاقتصادي.

## تغيير كبير

ومن جهته قال زياد البسام نائب رئيس مجلس ادارة الغرفة التجارية بجدة المملكة تمر بتغيير كبير وجيد من الناحية الاقتصادية حيث كانت تحتل مراكز متوسطة مقارنة مع جميع الدول اما الان خلال السنوات الاخيرة وخاصة هذا العام حققت ترتيباً جيداً حيث وصلت للمركز ٣٧ اقتصاديا وسوف تكون من أفضل عشر دول اقتصادياً عام ٢٠١٠ ، ويعتبر انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية انجازا بحد ذاته مما أعطى الفرصة للدول الاخرى والتجار بالخارج بالاستثمار وهذا ساعد توسع الشركات بالمملكة وايضا ادراج الشركات الاجنبية يعتبر عاملاً مهماً ساعد على نمو الاقتصاد السعودي حيث نلاحظ توجه شركات اجنبية كثيرة في هذا العام مما فتح آفاقاً واسعة لهذه الشركات بالاستثمار، واضف إلى ذلك أن الانظمة الاقتصادية الجديدة التي وضعتها المملكة اعطت نوعاً من التسهيل ساعد في اتمام الاجراءات من اجل الاستثمار الداخلي والخارجي .

وأضاف البسام أن ارتفاع سعر البترول وفر بالميزانية فائضا كبيراً مما امكن استغلاله بتسديد الديون الامر الذي لعب دوراً كبيرا في عمل المشاريع التي ادت الى زيادة النمو الاقتصادي بالمملكة واهمها المدن الاقتصادية حيث تم إنشاء ٦ مدن اقتصادية متوزعة على مناطق ذات اهمية كبيرة في المملكة وهذه المدن هي رابغ وحائل وجازان والمدينة المنورة والشرقية وتبوك ،وساعد هذا التنويع في الاختيار للمدن توزيعا للمجالات الاستثمارية في جميع الاعمال الاقتصادية داخليا وخارجيا. ونلاحظ ايضا ان المملكة ساعدت بشكل كبير في تطوير المشاريع السياحية خاصة بالمنطقة الشرقية والغربية الامر الذي ادى الى جذب المستثمرين ورفع التنمية الاقتصادية السعودية. واوضح عن تفاؤله بالمستقبل في ظل هذه الانجازات والتطورات الحديثة التي تشهدها المملكة في

المصـــــدر : المدينة المنورة - ملحق خاص
التـــاريخ : 23-09-2007 العـــدد : 16223
الصفحـات : 15 المسلسل : 31

جميع المجالات.

## المدن الاقتصادية

ومع توجه المملكة الى تنويع مصادر الدخل حيث لم يبق الاعتماد منحصرا على النفط ومشتقاته بل تجاوزه الى المدن الاقتصادية حيث يعد برنامج المدن الاقتصادية في المملكة من أبرز المبادرات التي أطلقتها الدولة خلال العامين الماضيين بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ضمن خطوات واسعة من الإصلاحات لتشجيع الاستثمار وتنويع مصادر الدخل. وقد أسندت مهمة الإشراف على ذلك البرنامج إلى الهيئة العامة للاستثمار التي نجحت في تكوين تحالفات دولية ومحلية من القطاع الخاص لتطوير تلك المدن وتجهيز بنيتها التحتية، ومن ثم تشغيلها وفق أسس تجارية بحتة دون أية تكلفة على الخزينة العامة، وتقدر الاستثمارات المبدئية اللازمة لإقامة هذه المدن الاقتصادية بنحو ٤٧٠ مليار ريال حيث استهلت الهيئة البرنامج بمدينة الملك عبد الله الاقتصادية في رابغ، تلتها مدينة في حائل، وأخرى في المدينة المنورة ثم في جازان، والبقية في الطريق آتية. حيث انه من المؤمل، إن سارت الأمور كما هو مخطط لها، أن تضع تلك المدن في متناول المستثمرين ورجال الأعمال بشكل عام مساحات من الأراضي تقدر في مجموعها بمئات الملايين من الأمتار المربعة مكتملة الخدمات بشروط ومزايا منافسة،فهناك فرص واعدة تحملها تلك المدن لزيادة دخل المواطن وتوفير الآلاف من الوظائف. حيث يتوقع المراقبون أن تضخ هذه المدن الاقتصادية الجديدة ما يقدر بنحو (١٥٠) مليار دولار في إجمالي حجم الناتج المحلي.

وهذا الرقم يمثل نصف الناتج الاقتصادي الحالي للمملكة، كما أن هذه المشروعات قادرة على تحقيق نحو (١.٣) مليون فرصة عمل مؤهلة بطاقة استثمارية تزيد على (٢٠٠) مليار دولار، هذا إلى جانب المنشآت الصناعية بما تتضمنه من بنية تحتية وإقامة أحياء سكنية، كما يتوقع المراقبون تدفق نحو ثلثي الاستثمارات من الخارج بعد أن تعمل هذه المدن الجديدة على دفع ديناميكية الحركة بقوة، حيث يريد كبار المشاركين في السوق أن يوجدوا فيها منذ البداية،وهناك ستة محاور أساسية تم بموجبها التخطيط لبناء وتشغيل المدن الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى ما سوف تضيفه تلك المدن، وستسهم به من نمو ورخاء اقتصادي للمملكة. التي بنيت عليها فلسفة بناء المدن الاقتصادية في المملكة، والمحاور الستة هي (١) تأسيس صناعات جديدة مبنية على الميزات التنافسية للمملكة العربية السعودية، (٢) تأسيس المدن الاقتصادية كمدن متكاملة تتوافر فيها مقومات الحياة العصرية، (٣) توفير بنية تحتية حديثة بمقاييس عالمية لزيادة تنافسية اقتصاد المملكة، (٤) التنفيذ بشكل كامل من قبل القطاع الخاص، (٥) خلق بيئة جاذبة ومحفزة للاستثمار، (٦) تبني وتنفيذ استراتيجية واضحة للموارد البشرية.

فالمحور الأول أكد على أن المملكة تتمتع وتمتلك ميزات تنافسية عديدة لقيام أربع صناعات اقتصادية جديدة مهمة على المستوى الاقتصادي والاستثماري، وعلى مستوى الناتج المحلي، وهي: (١) صناعة الألومنيوم الذي تمثل نسبة إنتاجه نحو ١٢ في المائة من حجم الناتج العالمي، (٢) صناعة الحديد والصلب، الذي تمثل نسبة إنتاجه نحو ٦ في المائة من حجم الناتج العالمي، (٣) صناعة الأسمدة، الذي تمثل نسبة إنتاجه من الإنتاج العالمي نحو ١٦ في المائة، (٤) وأخيراً صناعة الكيماويات، بشقيها التقليدي وغير التقليدي، اللذين تمثل نسبة إنتاجهما من الإنتاج العالمي نحو ٤ في المائة، كما أكد المحور على أن هذه الصناعات مجتمعة، يتوقع لها أن تضيف للناتج المحلي الإجمالي نحو ٣٤ مليار دولار، وأن تستقطب حجم استثمارات تقدر بنحو ٨٥ مليار دولار، وأن تخلق وظائف جديدة في الاقتصاد السعودي نحو ١٠٩ آلاف وظيفة.

## خلق الوظائف

اما المحور الثاني افترض أن تحقق المدن الاقتصادية تعداد سكان وخلق وظائف جديدة في الاقتصاد بشكل مستمر وتلقائي، حيث سيصل عدد الوظائف الجديدة إلى نحو ٧٠٠ ألف وظيفة بعد مضي ١٥ عاما من بناء المدن الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي سيتحقق عنه استقرار ونمو متوازن في عدد السكان والوظائف في القطاعات والأنشطة الاقتصادية التنافسية المختلفة، بما في ذلك القطاعات المساندة والقطاعات الإنتاجية الأخرى.

وجاء المحور الثالث أكد على أن قيام مدن اقتصادية عملاقة، بمستوى المدن الاقتصادية المستهدف بناؤها في السعودية، يرتبط بتوفير بنية تحتية حديثة بمعايير ومواصفات عالمية، وكذلك توفير سلسلة متكاملة من خدمات التكنولوجيا والاتصالات والنقل والمرافق والخدمات العامة المتكاملة، التي ستساعد في

شباب عماد الوطن

المصـــــدر : المدينة المنورة - ملحق خاص
التـــاريخ : 23-09-2007 العـــدد : 16223
الصفحـات : 15 المسلسل : 31

مجملها وتعمل على تشغيل تلك المدن بمستوى كفاءة تشغيل مرتفعة للغاية، تسهم في تحقيق العوائد الاقتصادية المرجوة من بناء تلك المدن الاقتصادية.

المحور الرابع أكد على أن نجاح بناء وتشغيل المدن الاقتصادية في المملكة، بالأسلوب الاقتصادي المنشود، يتطلب إتاحة الفرصة وفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار وتنفيذ المشاريع، بالذات المرتبطة بالبنية التحتية الأساسية لتلك المدن، التي تراوح قيمتها ما بين ١٣ و ٦٠ مليار ريال.

المحور الخامس أكد على أن نجاح بناء وتشغيل المدن الاقتصادية، يرتبط بالقدرة على خلق بيئة جاذبة ومحفزة على الاستثمار، وهو الأمر الذي تتمتع به المدن الاقتصادية السعودية، لامتلاكها العديد من المقومات الاستثمارية والميزات التنافسية المحفزة على الاستثمار، وفق معايير ومواصفات عالمية رفيعة المستوى.

المحور السادس والأخير أكد على أن نجاح تشغيل المدن الاقتصادية يرتبط بتنفيذ استراتيجية واضحة للموارد البشرية، تستند إلى التجارب العالمية في مجال بناء وتشغيل المناطق الاقتصادية. هذا وتجدر الإشارة إلى أن المدن الاقتصادية سوف توفر ما يقرب من ٨٤٥ ألف فرصة عمل جديدة (وظائف مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة المهارات). تحدث الدكتور محمد دليم القحطاني استاذ الاقتصاد بجامعه الملك فهد بان المدن الاقتصادية في المملكة لكل يعلم و يشهد حالة الاصلاح وحالة من الاستثمار الموجه فالمدن الاقتصادية تعد واحدة من الاستثمارات الموجهه مثل مدينة الملك عبدالله وغيرها من المدن الاقتصادية الاخرى واضاف ان هذه المدن سوف يكون لها بإذن الله جوانب مشرفة خلال السنوات القليلة القادمة بالاضافة الى ارتفاع الاقتصاد المحلي وزيادة الجوانب الوظيفية واضاف تعتبر المدن الاقتصادية من اهم الانجازات للمملكة العربية السعودية منذ تأسيسها وانها انجاز كبير جدا سوف تنهض باقتصاد المملكة وادرار الاموال وزيادة طرق الدخل الى الافضل ،واشار دليم كنا نحذر من حدوث التضخم الذي حدث في هذه الايام ولكن حكومة المملكة ليست غافلة عما يدور وهي تسعى إلى ارجاع الامور الى وضعها الطبيعي في اقرب وقت، واضاف بدا الاقتصاد السعودي في الثلاث السنوات الماضية ان يدخل مغامرة تنويع الاقتصاد وهو ما نجحت فيه المملكة بتنويع مصادر دخلها حيث انه كان هناك من يراهن على ان المملكة لن تستطيع تنويع مصادرها والبقاء على مصدر وحيد وهو النفط ومشتقاته ولكن سرعان ما خالفت المملكة جميع توقعاتهم وقامت بالتنويع في مصادرها اقتصاديا وزراعيا وغيرها من المصادر الاخرى.

## مشاريع البتروكيماويات

إضافة للمشاريع النفطية توجد المشاريع الخاصة بالبتروكيماويات، حيث ستؤدي الوفرة المتوقعة للغاز الطبيعي إلى زيادة الفرص أمام نمو هذا النوع من الصناعات، فقد تم الإعلان عن عدد كبير من المشاريع الاستثمارية الجديدة لكل من شركة سابك وشركات محلية وعالمية خاصة، وتتمثل هذه المشاريع في إنشاء مجمع جديد في ينبع لإنتاج ١,٣ مليون طن إيثلين و٨٠٠ مليون طن بولي إيثلين ، ٧٠٠ مليون طن إيثلين جلايكول إضافة إلى إنشاء مصنع جديد في الجبيل لإنتاج الإثيلين جلايكول بواسطة «سابك» بطاقة ٦٢٥ ألف طن سنوياً، وإنشاء مصنع لإنتاج غاز(بيوتين) بطاقة ١٣٠ ألف طن في الجبيل لشركة بتروكيما (سابك)، وستقوم شركة الميثانول العالمية بإنشاء مصنع في الجبيل للميثانول تبلغ طاقته الإنتاجية ٩٧٠ ألف طن سنوياً، هذا إضافة لمصنع لإنتاج حمض الخليك والفنيل ستقوم الشركة الوطنية لتصنيع البتروكيماويات ببنائه، من ناحية أخرى تخطط شركة شيفرون فليبس السعودية لبناء مصنع جديد في الجبيل لإنتاج إيثيل البنزين والستايرين بطاقة ٧٣٠ ألف طن سنوياً. ومن جانبه تحدث الدكتور اسامة فلالي استاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبد العزيز بجد ان انجازات المملكة لم تتوقف منذ تاسيسها فهي تحقق انجازا تلو الاخر حيث اقامت المدن الصناعية في رابغ وحائل وغيرها من مناطق المملكة لكي تنهض بالاقتصاد للافضل وايضا فتح الجامعات الحكومية والاهلية وتوفير كل سبل الراحة للمواطن وقد اقرت الميزانية الجديدة مبالغ لاقامة مشاريع جديدة يكون مردودها للمواطن والوطن ،واشار ان المشاريع التي اقرتها المملكة سابقا حققت نجاحات كبيرة.

واضاف ان ما حدث مؤخرا في الولايات المتحدة الامريكية من مضايقات لاصحاب رؤوس الاموال شجع اصحاب هذة الاموال ارجاعها للسوق السعودي مما يعزز الاقتصاد السعودي ويرفع من اسهمه ،واكد ان المواطن السعودي لم يساعد في ظل ارتفاع الاسعار ولكن حكومة خادم الحرمين سوف تعمل على تخفيف المعاناة عن المواطن وارجاع الاسعار الى وضعها الطبيعي والذي اراه هو لابد من رجوع سياسة المواد الغذائية وتحمل المملكة جزءاً منها.

## المعادن والتعدين

وعلاوة على هذه المشاريع توجد مشاريع المعادن والتعدين والمتمثلة في مشروع مدينة رأس الزور الصناعية للتعدين، ومشروع الزبيرة للبوكسايت بالزبيرة، ومشروع الجلاميد المتكامل لإنتاج الفوسفات، إضافة إلى مشروع المعادن والتعدين الذي يقوم القطاع الخاص بتنفيذه من خلال مجموعة من المستثمرين ضمن تحالف يهدف لبناء أول مصهر للألمنيوم في السعودية. وإضافة إلى المشاريع السابقة توجد المشاريع المزدوجة الخاصة بالكهرباء والمياه مثل مشروع شعيبة لإنتاج ٩٠٠ ميجاوات/ يوم من الكهرباء، نحو ٤٦ مليون جالون من الماء، ومشروع رأس الزور لإنتاج ٢٥٠٠ ميجاوات/ يوم من الكهرباء، ونحو ٢١١ مليون جالون من الماء. ويبلغ حجم الاستثمارات في قطاع التعدين بالمملكة ٢٥ مليار ريال، وبلغت الايرادات في العام الماضي ما يقارب ١٢ مليار ريال والارباح اكثر من ٣ مليارات ريال حيث انتجت المشاريع التعدينية ما يزيد عن ٢٠٦ ملايين طن من الخامات التعدينية ووصل عدد الرخص التعدينية الى أكثر من ١١٠٠ رخصة تعدين.

كما تجاوزت مساحة المناطق المرخصة للتعدين اكثر من ١٢٢ الف كيلو متر مربع كما تتميز المنطقة الشرقية في المملكة بوجود عدد من المعادن الصناعية مثل الحجر الجيري الذي يتواجد في جبل التماتيم، ووادي النجابية كما يوجد خام الملح بكميات ضخمة في سبخات جيب عويد والرياس، وسبخة رأس القرية، أما رمل السيلكا فيتوفر في جبل صدوى وسبخة الفضل كما يوجد الدولوميت في جبل قرين، والعلاة، واكتشف الجبس بكميات وفيرة في خشم أم حويض وكذلك

المصـــــدر : المدينة المنورة - ملحق خاص
التـــاريخ : 23-09-2007 العـــدد : 16223
الصفحـات : 15 المسلسل : 31

خام الصلصال في موقع الهيدروك، حيث إن جميع هذه الخامات تتميز بالجودة وتتواجد بكميات ضخمة وحجم استثمارات كبير جدا، ويقدر الحجم الحالي للاستثمارات بالمنطقة الشرقية ما يزيد عن ١,٥ مليار ريال.

## تقنية المعلومات

كما توقعت مصادر مختصة في قطاع تقنية المعلومات أن تستثمر المملكة مايزيد عن ثمانية وستين مليار دولار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات خلال العشرين سنة القادمة، خاصة وأن هذا القطاع يلعب دوراً حيوياً في تقليل الاعتماد على النفط كعائد رئيسي في الاقتصاد السعودي. نمو قطاع تقنية المعلومات في منطقة الخليج العربي ليصل إلى نحو ثلاثين مليار دولار خلال هذا العام تمثل السعودية منه ما نسبته ستون بالمائة خاصة في ظل تنامي عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة ليس هذا فقط بل يمثل قطاع السياحة مصدراً حيوياً متجدداً يمكنه الإسهام بصورة فاعلة في إحداث المزيد من التوازن في هيكل الاقتصاد السعودي حيث

توقع مركز ماس في دراسة عن الأثر الاقتصادي للسياحة خلال عام ١٤٤١هـ أن يصل مجموع إنفاق السياحة القادمة والمحلية إلى ١٠١,٣ مليار ريال، بإجمالي رحلات سياحية يصل إلى ١٤١ مليون رحلة سياحية، كما يتوقع أن توجد صناعة السياحة ١,٥ مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة بحلول عام ١٤٤١هـ. ويتوقع أن يحتل القطاع السياحي دوراً أساسياً بين القطاعات المنتجة غير النفطية المشكلة للاقتصاد السعودي بما يصب في خانة جهود تنويع قاعدة الاقتصاد السعودي المنتجة.

وتوقع ابراهيم الراشد عضو اللجنة السياحة بغرفة جدة أن يسهم قطاع السياحة مستقبلاً إسهاماً فاعلاً في تحقيق المزيد من التوازن التنموي على الصعيد الإقليمي وتنويع مصادر الدخل وذلك في ظل توافر مقومات سياحية هائلة قابلة للاستخدام الأمثل في مناطق مختلفة من البلاد، حيث سيتيح الاستثمار السياحي لتلك المقومات إحداث المزيد من التوازن على صعيد التنمية الإقليمية، كذلك فإن طرح وتنفيذ المشاريع السياحية القابلة للتمويل على النحو المقترح من قبل الاستراتيجية العامة لتنمية السياحة الوطنية وانتشارها في مناطق المملكة المختلفة سيؤدي إلى تشكيل أقطاب ومحاور اقتصادية تنموية في أنحاء المملكة المختلفة تعمل على تحقيق المزيد من الاستثمار والنمو الاقتصادي الإقليمي حسب آليات الروابط الاقتصادية والمضاعفات السياحية المعتادة.

## السياحة ودورها

.ويرى الراشد أن للسياحة دوراً كبيراً في تخفيف الازدحام في المدن الكبرى والضغط المتزايد على الخدمات فيها حيث ستؤدي التنمية الإقليمية المتوازنة والمتوقعة لعملية التنمية السياحية حسبما تعمل عليه الهيئة العليا للسياحة حالياً إلى تقليل معدلات الهجرة الداخلية من الأقاليم والريف إلى المدن الكبيرة. وشدد الراشد على تطبيق التوصيات المتعلقة بالتعليم والتدريب السياحي على مستوى التعليم العام والجامعي والدراسات العليا أثر في إحداث نقلة نوعية في توجهات القوى العاملة السعودية نحو قطاع السياحة والقطاعات المرتبطة به، خاصة أن الإحصاءات المتوافرة تشير إلى أن عدد العاملين في القطاع الفندقي يبلغ ١٢٥٩٦ فرداً منهم ٧ في المائة فقط من السعوديين، مما يقلل من المنافع التي يمكن أن يجنيها الاقتصاد حالياً من أية زيادة في إنفاق السياح. وأضاف الراشد يعد الاستثمار في البنى التحتية والفوقية من أهم المتطلبات الأساسية لنجاح صناعة السياحة حيث تتطلب تنمية قطاع السياحة القيام بالعديد من الاستثمارات في البنى التحتية المتمثلة في المطارات والطرق والموانئ، وشبكات الصرف ومعامل تنقية المياه، والمتاحف والمراكز الطبيعية وغيرها، وفي البنى الفوقية المتمثلة في الفنادق والمطاعم ومراكز الجذب السياحي المختلفة.

ويُحدث ذلك بدوره أثراً مهماً في تحسين مستويات المعيشة للمواطنين والسياح على السواء.كما تلك البنى يوجد مئات المواقع السياحية في المملكة التي لم تصل إليها أيدي المستثمرين بعد، وهو ما يتطلب إيجاد حوافز لتذليل العقبات التي تواجه تسهيل الاستثمار في تلك المواقع، ومن أهم تلك الحوافز إيجاد أنظمة واضحة وتطبيقها، والابتعاد عن البيروقراطية فيما يتعلق بالحصول على التراخيص، وتوفير الرساميل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء مراكز لخدمات الأعمال السياحية وغيرها لأن النمو المتوقع للسياحة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغلب على معوقات الاستثمار في هذه الصناعة والقطاعات المرتبطة بها، خصوصاً أن السوق السياحية في المملكة حالياً تعاني من عدم وضوح الأنظمة السياحية والتكلفة العالية للتشغيل والموسمية، وقلة العمالة الوطنية المدربة.